

الحذف والتقدير في الأمثال العربية دراسة انتقائية تحليلية

د صالح أحمد محمد صافار - قسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة مصراتة

تمهيد:

يتناول هذا البحث الحذف في الأمثال العربية، وظاهرة الحذف من الظواهر المبتوتة في الكلام العربي شعره ونثره، وهذه الظاهرة تمثل الإيجاز الذي هو أحد سمات لغتنا العربية، فبه قد يكون الكلام أقوى وأبلغ من الإطناب والإطالة في تأدية المعاني، " قيل لأبي عمرو: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ. قيل: أفكانت توجز؟ قال نعم ليحفظ عنها"⁽¹⁾، وقال ابن جني: "واعلم أن العرب إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"⁽²⁾.

والأمثال العربية هي خير ما يستشهد به على الإيجاز، حيث إنها تعتمد عليه، فتلخص المعنى الكبير في كلمات قليلة، فيسهل حفظها وتناقلها وتصير مضرباً للشبيه لها من الأحداث، فهي تمتاز- كما يقولون- "بإيجاز اللفظ وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وجودة الكناية"⁽³⁾.

وهي كغيرها من الكلام العربي احتوت على الحذف أهم وسائل تحقق الإيجاز، كما أن الحذف "أسلوب من أساليب التأويل النحوي، وواحد من طرقه التي استخدمها النحاة لتبرير الاختلاف بين الواقع اللغوي والقواعد النحوية"⁽⁴⁾.

ويترتب على الحذف تقدير حتى يتضح الإعراب والمعنى، غير أن النحويين لم يهتموا إلا بالحذف ذي الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى فلم يتعرضوا له، كما أنهم لم يخصوا الحذف بباب مستقل، بل جاء مبتوتاً في أبواب النحو المختلفة، إلا ما كتبه ابن جني في الخصائص بعنوان: باب في شجاعة العربية⁽⁵⁾. وباب في زيادة الحروف وحذفها⁽⁶⁾، وما كتبه ابن هشام في المغني للدرية في نهاية الباب الخامس⁽⁷⁾.

(1) - الخصائص: 83/1.

(2) - المصدر السابق.

(3) - مجمع الأمثال: 8/1.

(4) - الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم: 204.

(5) - انظر: 360/2.

(6) - انظر: 273/2، وانظر: الحذف في الأساليب العربية، إبراهيم رفيدة: 11.

(7) - انظر: 317/6، وانظر: الحذف في الأساليب العربية: 12.

والمقدر قد يكون متفقاً عليه، وقد يكون مختلفاً فيه، وهذا الاختلاف يكون في نوعه، أي من حيث الاسمىة والفعلية والحرفية، كما يكون الاختلاف أيضاً في مكانه، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا البحث وتتبع آراء العلماء للوقوف على اتفاقهم واختلافهم.

وقد اخترت الأمثال العربية لدراسة ظاهرة الحذف؛ لأنها تعد النموذج الأبرز الذي يمثل هذه الظاهرة من كلام العرب، كما أنها تتنازع الأمثلة النحوية بالتكلس، أي عدم التغيير في ألفاظها مما يضيف عليها الجمالية والسجع أحياناً، وهذا ما جعلها مضرِباً للشبيه من الأحداث وإن تباعد الزمان والمكان، كما أن للأمثال العربية في الدرس النحوي قيمة كبيرة فيما يتعلق بهذه الظاهرة؛ حتى اشترطوا في الحذف في الأساليب الأخرى كثرة الاستعمال الذي يجعلها كالمثل، يقول سيبويه رحمه الله: "هذا بابٌ يُحذفُ منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"⁽¹⁾.

غير أننا نقول ليس كل مثل فيه حذف، بل إننا نجد كثيراً من الأمثال العربية لا حذف فيها؛ لأنها من الكلام العربي الذي بعض تراكيبه لا حذف فيها، ويمكن أن نذكر بعض الأمثال العربية التي امتازت بذلك، من ذلك: أفلس من ابن المدلق⁽²⁾، مُكره أخوك لا بطل⁽³⁾، يداك أوكتنا وفوك نفع⁽⁴⁾، العاشية العاشية تُهيج الأبية⁽⁵⁾.

وبما أن المحذوفات في هذه الأمثال جاءت متنوعة، فسأدرس هذه الظاهرة حسب نوع المحذوف من اسمية أو فعلية أو حرفية، وسأبدأ بالأكثر دوراناً وهو الفعل، كما أني سأقدم نماذج لهذه الأنواع، حيث إنه من الصعوبة تتبع كل الأمثال العربية المشتملة على محذوفات، فهذا يحتاج إلى عمل كبير، كما أني سأفضل الأمثال العربية التي اهتم بها النحويون بالدراسة إثراء للبحث.

(1) - الكتاب: 280/1.

(2) - المستقصى: 274/1، وجمهرة الأمثال: 91/2.

(3) - الفاخر للمفضل بن سلمة: 73، والوسيط في الأمثال، للواحدى: 156، فرائد الخرائد في الأمثال للخوي: 518.

(4) - جمهرة الأمثال: 330/2، وجمع الأمثال: 519/3، وفرائد الخرائد في الأمثال: 581، وكتاب الأمثال لابن سلام: 331،

وكتاب الأمثال للأصمعي: 167.

(5) - الفاخر: 160، وجمهرة الأمثال: 50/2، وفرائد الخرائد في الأمثال: 353.

تعريف الحذف لغة واصطلاحاً:

الحذف لغة: من معانيه: القطف، قال الخليل: "الحذف: قَطْفُ الشَّيْءِ مِنَ الطَّرْفِ"⁽¹⁾ ومن معانيه: القطع، قال الزمخشري: "حذف ذنب فرسه إذا قطع طرفه، وفرس محذوف الذنب"⁽²⁾، ومن معانيه: الضرب، قال الزمخشري: "وحذف رأسه بالسيف: ضربه فقطع منه قطعة"⁽³⁾، ومن معانيه: الرمي، قال الزبيدي: "وحذفه بالعصا: ضربه ورماه بها"⁽⁴⁾، ومن معانيه: الإسقاط، قال الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه، يقال: حذفت من شعري ومن دُئِب الدابة أي أخذت"⁽⁵⁾.

ومن المجاز: حذفه بجائزة: وصله بها⁽⁶⁾، ومنه حذف السلام، قال الزبيدي: "وحذف السَّلامَ حَذْفًا: حَقَّقَهُ ولم يُطِلِّ الْقَوْمَ بِهِ، وهو مجازٌ أيضاً، ومنه الحديث: حَذَفُ السَّلامِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ"⁽⁷⁾.

فمعنى الحذف يدور حول الإسقاط، فالقطف والقطع لا يكونان إلا بإسقاط شيء من شيء آخر، وكذلك الرمي فيه إسقاط شيء على شيء آخر، وكذلك الضرب بالسيف ونحوه، فالمعنى الملائم من هذه المعاني اللغوية لما عناه النحويون هو الإسقاط، كما ذكر ذلك إبراهيم رفيده⁽⁸⁾.

تعريف الحذف اصطلاحاً:

لم يُقدِّم النحويون القدامى تعريفاً للحذف بسبب ما قلناه سابقاً، وهو أنهم لم يخصوه بباب مستقل، وما ذكره ابن السراج جاء في عنوان الاتساع في المقارنة بينهما، حيث يقول: "اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدع ما عمِلَ فيه على حاله في الإعراب"⁽⁹⁾، ويقصد ابن السراج

(1) - كتاب العين: 201/3 (حذف).

(2) - أساس البلاغة: 177/1 (حذف).

(3) - المصدر السابق: 177/1 (حذف) وانظر: اللسان: 591/1 (حذف).

(4) - التاج: 121/23 (حذف).

(5) - الصحاح: 1340/4 (حذف) وانظر: اللسان: 591/1 (حذف) والتاج: 121/23 (حذف).

(6) - أساس البلاغة: 177/1.

(7) - التاج: 121/23 (حذف) وانظر: عون المعبود: 305/3 حديث رقم 991، والجامع الكبير، الترمذي: 329/1، باب ما

ما جاء أن حذف السلام سنة، الحديث رقم: 297.

(8) - انظر: الحذف في الأساليب العربية: 21.

(9) - الأصول في النحو: 255/2.

بالباب الذي قبله هو الإضممار والإظهار⁽¹⁾؛ لأن القدامى يسمون الحذف إضمماراً وبالعكس⁽²⁾، وعرفه وعرفه الكفوي في معجمه اللغوي بقوله: " إسقاط الشيء لفظاً ومعنى"⁽³⁾، وعرفه الزركشي: " إسقاط جزء الكلام أو كله للدليل."⁽⁴⁾

وعرفه إبراهيم رفيده: " إسقاط أو ترك بعض أجزاء التركيب النحوي للدليل حالي أو مقالي، سواء أكان المحذوف اسماً أم فعلاً أم حرفاً، أم جملة أم جملاً"⁽⁵⁾، وعرفه جهاد العرجا، وسهام الزعبوط بقولهما: "الحذف النحوي إسقاط ما كان موجوداً من حركة أو حرف أو كلمة فأكثر بشروط معروفة"⁽⁶⁾.

تعريف المثل لغة واصطلاحاً:

تعريف المثل لغة:

تدور مادة (م ث ل) حول معان عديدة ذكرتها المعاجم اللغوية، منها: النظير قال ابن فارس: "وهذا مثل هذا، أي: نظيره"⁽⁷⁾، والعبرة، قال ابن منظور: "وقد يكون المثل بمعنى العبرة، ومنه قوله عز وجل: ﴿فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين﴾"⁽⁸⁾ فمعنى السلف: أنا جعلناهم متقدمين يتعظ بهم الغابرون، ومعنى ومعنى قوله: ﴿ومثلاً﴾ أي عبرة يعتبر بها المتأخرون، ويكون المثل بمعنى الآية، قال الله عز وجل في صفة عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام: ﴿وجعلناه مثلاً لبي إسرائيل﴾⁽⁹⁾ أي: آية تدل على بُيُوتِهِ"⁽¹⁰⁾، ويأتي بمعنى: الذهاب والزوال، قال ابن دريد: " رأيت شخصاً في جوف الليل، ثم مثل فلم أراه، أي زال وذهب"⁽¹¹⁾، ومعنى التسوية والمماثلة، والصفة، قال الجوهري: "مثل كلمة تسوية، يقال:

(1) - انظر: المصدر السابق: 247/2.

(2) - انظر: الكتاب: 280/1، 290.

(3) - الكليات: 384.

(4) - البرهان: 102/3.

(5) - الحذف في الأساليب العربية: 21.

(6) - حذف الفعل وتقديره في صحيح البخاري جهاد يوسف العرجا، سهام رمضان الزعبوط، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد

التاسع عشر، العدد الثاني، ص: 1033.

(7) - معجم المقاييس: 498/2 (مثل) وانظر: كتاب جمهرة اللغة: 50/2.

(8) - سورة الزخرف: 56.

(9) - سورة الزخرف: 59.

(10) - اللسان: 437/5 (مثل).

(11) - جمهرة اللغة: 50/2، واللسان: 438/5 (مثل).

هذا مثله ومثله، كما يقال: شبهه وشبهه... ومثل الشيء أيضاً: صفته"⁽¹⁾، ومعنى: الحجة والحديث، قال الفيروزآبادي: "والمثل محرّكة: الحجة والحديث"⁽²⁾.

تعريف المثل اصطلاحاً:

كثرت التعريفات للمثل، وسنكتفي بتقديم تعريفات من ألف في الأمثال من القدامى والمحدثين، فمن القدامى ابن سلام، الذي عرّف الأمثال بقوله: "هي حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث جلال؛ إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه"⁽³⁾، وعرّف اليوسفي المثل بقوله: "قول يرد أولاً لسبب خاص، ثم يتعداه إلى أشباهه، فيستعمل فيها شائعاً ذائعاً على وجه تشبيهها بالمورد الأول"⁽⁴⁾.

ومن المحدثين: عبد المجيد محمود في كتابه أمثال الحديث بقوله: "هو القول السائر الذي يشبه به حال الثاني بالأول، أو الذي يشبهه مضربه بمورده"⁽⁵⁾، وعرّفه إميل يعقوب في كتابه الأمثال الشعبية اللبنانية بقوله: "عبارة موجزة بليغة شائعة الاستعمال، يتوارثها الخلف عن السلف، وتمتاز عادة بالإيجاز وصحة المعنى، وسهولة اللغة وجمال جرسها."⁽⁶⁾، وعرّف علاء حمزاوي المثل بقوله: "تركيب ثابت شائع موجز، يستخدم مجازياً صائب المعنى، يعتمد كثيراً على التشبيه"⁽⁷⁾.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن المثل يتسم بسمات لا تنفك عنه، وهذه السمات هي: "الإيجاز البليغ والاستعمال الشائع، والتشبيه، وجمال اللغة، والثبات، والاستعمال المجازي، وجودة الكناية، بالإضافة إلى أنه قابل للاستخدام في سياقات مختلفة"⁽⁸⁾، وبما أن البحث يتمحور على الحذف، والمحدوف - كما هو

(1) - الصحاح: 1816/5 (مثل).

(2) - القاموس المحيط: 49/4 (مثل).

(3) - كتاب الأمثال: 34.

(4) - زهر الأكم: 21/1.

(5) - نقلاً عن: الأمثال العربية والعصر الجاهلي مُجدّ توفيق: 40.

(6) - نقلاً عن: المصدر السابق: 41، وانظر: قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، إميل يعقوب: 342.

(7) - الأمثال العربية والأمثال العامة، مقارنة دلالية: 10.

(8) - المصدر السابق: 10.

هو معلوم - متنوع بين الاسمى والفعلية والحرفية؛ فإننا سندرس هذه المحذوفات حسب نوعيتها، وسنبداً بالفعل؛ لأنه الأكثر دوراناً في هذه الأمثال التي سندرسها، ثم الاسم، ثم الحرف.

أولاً: الفعل:

1- أحشفاً وسوءَ كيلة⁽¹⁾.

يستشهد النحويون بهذا المثل على حذف الفعل الناصب للمفعول به وجوباً سماعاً، ومنهم الرضي⁽²⁾، وأبو حيان⁽³⁾، والسيوطي⁽⁴⁾، وعباس حسن⁽⁵⁾.

فقدّر الرضي (أجمع) وقدّر أبو حيان وعباس حسن (أتبع) وقدّر السيوطي (تعطيني) وجعله عباس حسن من الملحققات بالتحذير والإغراء في وجوب النصب لا في معناهما.⁽⁶⁾

فعلى تقدير الرضي وأبي حيان وعباس حسن يكون (حشفاً) مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، وعلى تقدير السيوطي يكون مفعولاً ثانياً للفعل (تعطيني).

أما (سوء) فهو معطوف على (حشفاً) وهو من عطف المفردات على تقدير الرضي وأبي حيان والسيوطي، وعلى تقدير عباس حسن يكون من عطف الجمل، حيث إن (سوء) منصوب بفعل آخر هو (تزيد).

(1) - يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره، والكيلة بالكسر للدلالة على الهيعة. انظر: كتاب الأمثال لابن سلام: 261، وجمهرة الأمثال: 92/1، وكتاب الأمثال لابن رفاعة: 24، ومجمع الأمثال: 367/1، وفرادئ الخرائد في الأمثال: 169، وزهر الأكم: 2/124.

(2) - انظر: شرح الكافية: 308/1.

(3) - انظر: ارتشاف الضرب: 3/1477.

(4) - انظر: همع الهوامع: 3/18-20.

(5) - انظر: النحو الواقي: 4/138.

(6) - المصدر السابق: 4/138.

2- إن لا حَظِيَّةَ فلا أَلِيَّةَ⁽¹⁾.

استشهد النحويون بهذا المثل على حذف (كان) منهم سيبويه⁽²⁾، وابن الحاجب⁽³⁾، والرضي⁽⁴⁾، والشاطبي⁽⁵⁾.

ويروى المثل برفع (حَظِيَّةَ، أَلِيَّةَ) ونصبهما⁽⁶⁾، فالرفع على أن حَظِيَّةَ فاعل ل(تكن) المحذوفة، فهي تامة، فالتقدير: "إن لا تكن له في الناس حَظِيَّةَ فإني غير أَلِيَّةَ"⁽⁷⁾، أو على أنها فاعل لفعل محذوف تقديره (يتفق) والتقدير: "إن لا يتفق لك حَظِيَّةَ من النساء فأنا لا أَلِيَّةَ"⁽⁸⁾ أما رفع (أَلِيَّةَ) فعلى أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أنا).

أما رواية النصب فعلى أنهما خبر ل(تكن) و(أكن) الناقصتين المحذوفتين، إذ التقدير: "إن لا أكن عندك حَظِيَّةَ فلا أكون أَلِيَّةَ"⁽⁹⁾.

والفرق في جعل حَظِيَّةَ فاعلاً أو جعلها خبراً في المعنى، فعلى الأول يجعل المثل يفيد العموم إذ التقدير: إن لا تكن لك في النساء حَظِيَّةَ، بينما عدّها ناقصة يجعل المعنى خاصاً بالقائلة، إذ التقدير: إن لا أكن حَظِيَّةَ، قال سيبويه: "إن لا تكن له في الناس حَظِيَّةَ فإني غير أَلِيَّةَ، كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير أَلِيَّةَ. ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الحظية على التفسير الأول"⁽¹⁰⁾.

(1) - يضرب المثل في مداراة الناس لإدراك الحاجة انظر: كتاب الأمثال لابن سلام: 157، وجمهرة الأمثال: 63/1، وكتاب الأمثال لابن رفاعة: 28، ومجمع الأمثال: 1/30، والمستقصى: 353/1، وفرائد الخرائد في الأمثال: 36، وزهر الأكم: 100/1.

(2) - انظر: الكتاب: 260، 261/1.

(3) - انظر: الإيضاح في شرح المفصل: 143/1.

(4) - انظر: شرح الكافية: 172/1.

(5) - انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 207/2.

(6) - انظر: المستقصى: 354/1، وزهر الأكم: 100.

(7) - انظر: الكتاب: 261/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 82/1.

(8) - شرح الكافية: 173/1.

(9) - المستقصى: 354/1.

(10) - الكتاب: 262/1، وانظر: ارتشاف الضرب: 1190/3.

3- لو ذات سِوَارٍ لَطَمْتَنِي⁽¹⁾.

استشهد به النحويون على حذف الفعل بعد (لو) لدلالة المذكور عليه ، منهم المبرد⁽²⁾، وابن يعيش⁽³⁾، وابن عصفور⁽⁴⁾، والشيخ خالد الأزهري⁽⁵⁾، وصرح ابن يعيش بالأصل، قائلاً: "فالاسم "فالاسم الذي هو ذات سوار مرتفع بعد (لو) بفعل مقدر دل عليه لطمتي، والتقدير: لو لطمتي ذات سوار لطمتي"⁽⁶⁾، وقال ابن مالك: "لو مختصة بالأفعال، فلا تباشر الجمل الاسمية، ولكن يليها الاسم مرفوعاً ومنصوباً، فإن وليها المرفوع، فإن كان غير أن وصلتها، فهو مرفوع بفعل مضمّر مفسر بظاهر بعد الاسم، نحو: لو ذات سوار لطمتي"⁽⁷⁾.

ونسب ابن هشام وأبوحيان والسيوطي إلى البصريين أن إضمار الفعل بعد (لو) ضرورة في الشعر، ونادر في الكلام، قال ابن هشام: "وعن البصريين أنه لا يجوز: لو زيد قام، إلا في الشعر، أو الندور، نحو: لو ذات سوار لطمتي"⁽⁸⁾ وقال أبوحيان: "ولو عند البصريين لا يليها إلا الفعل، ولا يليها اسم على إضمار فعل إلا في ضرورة الشعر... أو في نادر كلام، كما جاء: لو ذات سوار لطمتي"⁽⁹⁾، بينما نسب المرادي، والخضري ذلك إلى ابن عصفور ، قال المرادي: "وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمّر، إلا في الضرورة، ... أو نادر كلام، كقول حاتم: لو ذات سوار لطمتي"⁽¹⁰⁾، ويبدو أن ما قاله المرادي هو الأنسب، بدليل أن البصريين قدروا فعلاً مضمراً في قوله تعالى: ﴿ قل: لو أنتم تملكون

(1) - مثل يضرب للكريم يظلمه لئيم. انظر: كتاب الأمثال للأصمعي: 133، وكتاب الأمثال لابن سلام: 268، وكتاب الأمثال لابن رفاعة: 93، وجمهرة الأمثال: 159/2، ومجمع الأمثال: 81/3، والمستقصى: 222/2، وفرائد الخرائد في الأمثال: 447.

(2) - انظر: المقتضب 77/3.

(3) - انظر: شرح المصل: 82/1.

(4) - انظر: شرح جمل الزجاجي: 19/3.

(5) - انظر: التصريح: 414/4.

(6) - شرح المفصل: 82/1، وانظر: التصريح: 414/4.

(7) - شرح التسهيل لابن مالك: 98/4.

(8) - المغني: 454/6.

(9) - ارتشاف الضرب: 1899/4، وانظر: همع الهوامع: 348/4.

(10) - الجنى الداني: 279، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: 1300/3، حاشية الخضري: 761/2.

خزائن رحمة ربي ﴿⁽¹⁾ قال الزجاجي: "وإذا وقع بعد (لو) اسم، فإنما يقع على إضمار فعل رافع له أو ناصب... وكذلك تقول: لو زيد قدم لأكرمته، ترفعه بفعل مضمر، كما قال الله تعالى ذكره: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم﴾ ترفع أنتم بفعل مضمر يفسره الظاهر... ومن أمثال العرب لو ذات سوار لظمتني" ⁽²⁾. وجعل السيوطي تقدير الفعل المضمر في المثل من الاختيار ⁽³⁾.

4- كليهما وقرأ ⁽⁴⁾.

استشهد بعض النحويين بهذا المثل على وجوب حذف العامل (الفعل) قال سيبويه: "هذا باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم... ومن ذلك قول العرب: كليهما وقرأ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنه قال: أعطني كليهما وقرأ" ⁽⁵⁾، وقال الرضي: "ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها لكونها أمثالاً... والأمثال لا تغير" ⁽⁶⁾.

وقد أوردوه برواية نصب (كلا) وفي مقدمتهم سيبويه في باب ما يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم... وجعل التقدير: أعطني كليهما وقرأ، فكليهما المفعول الثاني لأعطني، وقرأ معطوف على كليهما، فالمقدّر فعل واحد، لا فعّال عنده وعند الزمخشري ⁽⁷⁾، وابن يعيش ⁽⁸⁾، والرضي ⁽⁹⁾، بينما المقدّر فعّال عند ابن عصفور ⁽¹⁰⁾، وابن مالك ⁽¹¹⁾، وأبوحيان ⁽¹²⁾.

(1) - سورة الإسراء 100.

(2) - كتاب اللامات: 136-137، وانظر: شرح الأشموني: 89/4، وحاشية الخصري: 761/2.

(3) - انظر: جمع الهوامع: 347/4.

(4) - مثل يضرب لمن خير بين شيئين فطلبهما معاً، وطلب الزيادة عليهما. انظر: جمهرة الأمثال: 123/2، وكتاب الأمثال لابن لابن رفاعة: 90، فرائد الخرائد في الأمثال: 428، وكتاب الأمثال لابن سلام: 200.

(5) - الكتاب: 280/1-281.

(6) - شرح الكافية: 309/1، وانظر: شرح جمل الزجاجي: 584/2.

(7) - انظر: المفصل في صنعة الإعراب: 73.

(8) - انظر: شرح المفصل: 27/2.

(9) - انظر: شرح الكافية: 308/1.

(10) - انظر: شرح جمل الزجاجي: 584/2.

(11) - انظر: شرح التسهيل: 158/2.

(12) - انظر: ارتشاف الضرب: 2157/4-1474/3.

وأما عباس حسن فمرة قدّر فعلاً واحداً، والتقدير عنده: أعطني كليهما وتمّراً⁽¹⁾، ومرة قدّر فعلين، والتقدير عنده: أعطني كليهما، وزدني تمراً⁽²⁾.

والفرق بين التقديرين أن من قدّر فعلاً واحداً، أي: (أعطني كليهما وتمّراً) كان من عطف المفردات أي أن (تمّراً) معطوف على (كليهما) ومن قدّر فعلين، أي: (أعطني كليهما، وزدني تمراً) كان من عطف الجمل، أي أن جملة: (وزدني تمراً) معطوفة على جملة (أعطني كليهما)⁽³⁾.

غير أن كتب الأمثال أوردته برفع (كلا)⁽⁴⁾ إلا الزمخشري فقد أوردته منصوباً⁽⁵⁾، وأشار العسكري إلى رواية النصب⁽⁶⁾، أما لفظة (تمراً) فلم ترد إلا منصوبة فيها.

ثانياً: الاسم:

1- تفرّقوا أيادي سبأ أو ذهبوا أيادي سبأ⁽⁷⁾.

استشهد به النحويون على وقوع (أيادي سبأ أو أيدي سبأ) في موضع الحال من الضمير في (تفرّقوا / ذهبوا) لأنهما بمعنى متفرّقين على اللغتين، أي لغة التركيب، أي تركيب (أيادي سبأ أو أيدي سبأ) تركيب خمسة عشر، أو لغة الإضافة، أي إضافة الأول للثاني. يقول سيبويه: "وأما أيادي سبأ، وقالي قلاً، وبإيدي بدا، فإنما هي بمنزلة: خمسة عشر. تقول: جاءوا أيادي سبأ. ومن العرب من يجعله مضافاً فينوّن سبأ⁽⁸⁾".

غير أن الإشكال في أن الحال لا بد أن تكون نكرة، يقول ابن مالك:

(1) - انظر: النحو الوافي: 515/3.

(2) - انظر: المصدر السابق: 138/4.

(3) - انظر: حاشية الصبان: 281/3.

(4) - انظر: كتاب الأمثال لابن سلام: 200، والفاخر: 149، وكتاب الأمثال لابن رفاعه: 90، وجمهرة الأمثال: 123/2، ومجمع الأمثال: 38/3، وفرائد الخرائد في الأمثال: 428.

(5) - انظر: المستقصى: 177/2.

(6) - انظر: مجمع الأمثال: 38/3.

(7) - مثل يضرب في التفرّق الذي لا اجتماع معه. انظر: مجمع الأمثال: 4/2، والمستقصى: 70/2، وفرائد الخرائد في الأمثال: 225، وزهر الأكم: 16/3.

(8) - الكتاب: 304/3، وانظر: شرح كتاب سيبويه لابن خروف: 385، وشرح الكافية الشافية: 1696/3، وارتشاف الضرب: 1612/3.

والحال إن عُرف لفظاً فاعتقد *** تنكيره معنىً، كَوَحْدَكَ اجْتَهَدُ⁽¹⁾

وقد حاول بعض النحويين توجيه هذا المثل وإخراجه على أنه نكرة حتى يتأتى إعرابه حالاً، حيث يرى ابن يعيش أنه في حالة التركيب تفقد كلمة (سبا) علميتها؛ لأنه صار بعض الاسم وهو نكرة، يوضح ذلك قوله: "أما إذا ركبتهما فقد زال بالتركيب معنى العلمية، وصار اسماً واحداً، ف(سبا) حينئذ كبعض الاسم وهو نكرة"⁽²⁾.

وفي حالة الإضافة إما أن يكون التقدير: (مشبهين أيادي سبا) فحذف الحال، وأقيم معموها (أيادي) مقامها، وإما أن يكون التقدير: (مثل أيادي سبا) فحذف المضاف (مثل) وأقيم المضاف إليه مقامه، و(مثل) نكرة وإن أضيفت، يقول ابن يعيش: "أما إذا أضفت ففيه وجهان: أحدهما: أنه معرفة وقع موقع الحال، وليس بالحال على الحقيقة، وإنما هو معمول الحال، والمراد: ذهبوا مشبهين أيادي سبا، ثم حذفت الحال وأقيم معموها مقامها... والوجه الثاني: أن تجعل (سبا) في موضع منكور، وإذا كان كذلك فلا يمتنع كونه حالاً، وطريق تنكيره أن تريد: مثل سبا، فتكون الإضافة في الحقيقة إلى (مثل) و(مثل) نكرة، وإن أضيفت إلى معرفة"⁽³⁾.

وأجاز بعضهم نصب (أيادي سبا) على المفعول المطلق؛ إذ التقدير (تفرقوا مثل تفرق أيادي سبا) فحذف المضاف (مثل) وحذف المصدر (تفرق) وأقيم أيادي سبا مقامه، قال الرضي: " ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال، على حذف المضاف، وهو (مثل) ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى مثل تفرق أيدي سبا"⁽⁴⁾.

(1) - شرح ابن عقيل: 630/1

(2) - شرح المفصل: 123/4

(3) - المصدر السابق: 123/4.

(4) - شرح الكافية: 226/3، وانظر: حاشية الشمعي: 196/1، ومنتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب: 435، تحقيق: محمد أبوإبراهيم.

2- ما كلُّ سوداءَ تَمْرَةً⁽¹⁾.

استشهد النحويون بهذا المثل على حذف كلمة (كل) الواقعة مضافاً، قال سيبويه: "وتقول: ما كل سوداء تَمْرَةً ولا بيضاء شحمةً، وإن شئت نصبت شحمةً. وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقلت: ولا كل بيضاء"⁽²⁾.

وقد اختلف النحويون في قياسية حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً، فمنهم من جعله ضعيفاً في القياس قليل في الاستعمال كابن يعيش، يوضح ذلك قوله: "اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال"⁽³⁾، ومنهم من جعله شاذاً، قال المالقي: "وأما أن يحذف ويبقى المضاف إليه محفوضاً فشاذ"⁽⁴⁾، ومنهم من أحاطه بشروط، كابن مالك حيث اشترط ثلاثة شروط، ذكر شرطين في ألفيته، وفي شرح الكافية الشافية، يقول في ألفيته:

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْتَوُوا كَمَا *** قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ *** مُمَثِّلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ⁽⁵⁾

في هذين البيتين يذكر ابن مالك شرطين، وهما: العطف، ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه، بينما يذكر ثلاثة شروط في شرح التسهيل، بزيادة عدم الفصل بين العاطف والمجرور بغير (لا) يقول ابن مالك: "ويجوز الجر بالمضاف محذوفاً إثر عاطف متصل، أو منفصل بـ (لا) مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنى"⁽⁶⁾، وهذا الشرط الثالث قال عنه السيوطي: بأنه لم يشترطه الأكثرون⁽⁷⁾.

(1) - يضرب في خطأ القياس أي ليس كل من أشبه غيره خلقه أشبهه حُلُقاً. انظر: جمع الأمثال: 275/3، والمستقصى: 243/2، وفرائد الخرائد في الأمثال: 504.

(2) - الكتاب: 65/1-66، وانظر: شرح المفصل: 26/3-27 المقرب: 235، وشرح التسهيل لابن مالك: 194/3، وشرح الكافية للرضي: 284/2، 369.

(3) - شرح المفصل: 26/3.

(4) - رصف الملباني: 348.

(5) - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك على ألفية ابن مالك: 76/2.

(6) - شرح التسهيل: 265/3، وانظر: شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاقط: 499/1.

(7) - انظر: همع الهوامع: 292/4.

وقد حكم الشاطبي⁽¹⁾، وناظر الجيش⁽²⁾، والأشموني⁽³⁾ بقياسية النوع المتوفر على هذه الشروط الثلاثة، أما ما خلا منها فهو سماعي يحفظ ولا يقاس عليه.

وزاد بعضهم شرطاً رابعاً ذكر ذلك أبوحيان، وهو تقدم نفي أو استفهام، وقد رفض أبو حيان هذا الشرط، يقول أبو حيان: "وليس هذا الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام خلافاً لمن شرط ذلك"⁽⁴⁾.

وما ذكره حسين بن علوي الحبشي من أن الأكثرين تبعوا ابن مالك في اشتراط الشروط الثلاثة غير دقيق، فبالرجوع إلى كتبهم التي أحال إليها نجدهم اقتصروا على الشرطين الأولين⁽⁵⁾.

أقول: إن الرواية التي ذكرها النحويون لهذا المثل الخالية من (كل) لم أقف عليها في كتب الأمثال، ولا المعاجم التي رجعت إليها، إلا كتاب التمثيل والمحاضرة⁽⁶⁾، فهو الوحيد من بين الكتب التي اطلعت عليها والتي تجاوزت العشرة الذي ذكر الرواية بحذف (كل)⁽⁷⁾.

(1) - انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: 161/4.

(2) - انظر: شرح التسهيل: 325/7.

(3) - انظر: شرح الأشموني: 513/2.

(4) - ارتشاف الضرب: 1839/4، وانظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 163/4، وهمع

الهوامع: 292/4، وشرح الأشموني: 513/2.

(5) - انظر: نزع الخافض في الدرس النحوي: 342، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 76/2، والتصريح: 214/3، وشرح الأشموني: 513/2.

(6) - انظر: 268.

(7) - انظر: كتاب الأمثال للأصمعي: 140، والفاخر: 195، وكتاب الأمثال لابن رفاعة: 102، وجمهرة الأمثال: 228/2، والوسيط في الأمثال: 161، وجمع الأمثال: 275/3، والمستقصى: 243/2، فرائد الخرائد في الأمثال: 504، وانظر أيضاً: تهذيب اللغة: 450/9، واللسان: 287/5، والتاج: 337/30 (كل) في الجميع.

3- حُكْمُكَ مُسَمَّطًا⁽¹⁾.

استشهد به النحويون على حذف الخبر وجوبا وسد الحال مسده⁽²⁾، وحكموا على هذا المثل بالشذوذ، لخلوه من الشروط التي نصوا عليها لسد الحال مسد الخبر، يقول ابن مالك: "فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذاً"⁽³⁾، والتقدير: حكمك لك مُسَمَّطًا⁽⁴⁾.

وقد اشترط النحويون لحذف الخبر وسد الحال مسده أن يكون المبتدأ مما لا يصلح أن يجعل الحال خبراً عنه، ومثلوا لذلك بقولهم: ضربي زيدا قائماً، واعتكافي صائماً⁽⁵⁾، فلو صح أن تكون الحال خبراً عن المبتدأ لم يعدل عن الخبرية إلى الحالية إلا شذوذاً⁽⁶⁾، كما في هذا المثل، إذ يصح أن نقول: حكمك مُسَمَّط، قال ابن مالك: "فلو قيل حكمك مُسَمَّط لكان أولى وأبعد عن الشذوذ"⁽⁷⁾ وقد ذكر الأزهري أن شذوذه جاء من وجهين:

الأول: أن نصب الحال مع صلاحيتها للخبرية غير وارد في كلامهم، والثاني: أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر، ولا يجوز أن يكون الحال من الكاف في (حكمك) لأن الذوات لا توصف بالنفوذ⁽⁸⁾.

والرواية عند الميداني برفع الجزأين⁽⁹⁾، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ف(حكمك) مبتدأ و(مُسَمَّط) خبر، فهي على القياس، كما ذكر الميداني أن هناك رواية ثانية لا شاهد فيها أيضاً، وهي: "خذ حكمك مُسَمَّطًا"⁽¹⁰⁾.

(1) - قيل لرجل حكموه عليهم، وأجازوا حكمه، وهو بنصب الجزأين في جمهرة الأمثال: 315/1. ويرفع الأول ونصب الثاني في: تهذيب اللغة: 347/12، والمحيط في اللغة: 278/8 واللسان: 202/3، والقاموس: 366/2، والتاج: 385/19، والمعجم الوسيط: 449 (سمط) في الجمع.

(2) - انظر: شرح عمدة الحفاظ: 177/1، وجمع الهوامع: 47/2.

(3) - شرح التسهيل: 279/1، وانظر: التصريح: 580/1، وشرح الأشموني: 294.

(4) - انظر: شرح عمدة الحفاظ: 247/178، 2/1، والتصريح: 580/1، وارتشاف الضرب: 1136/3.

(5) - انظر: شرح عمدة الحفاظ: 177/1.

(6) - انظر: شرح عمدة الحفاظ: 178/1.

(7) - شرح عمدة الحفاظ: 178/1.

(8) - انظر: التصريح: 580/1-581، وحاشية الصبان: 325/1.

(9) - انظر: مجمع الأمثال: 376/1.

(10) - المصدر السابق: 376/1، وانظر: الصحاح: 1134/3 (سمط) واللسان: 202/3 (سمط).

أما رواية أبي هلال العسكري فهي بنصيهما، على أن (حكمتك) مفعول به لفعل محذوف، قدره (خذ) وأن (مُسَمَّطاً) حال، ولا شاهد فيها على هذه الرواية أيضاً.

هكذا روي في كتب الأمثال والمعاجم التي وقفت عليها، أما رواية رفع الأول ونصب الثاني التي ذكرها النحويون واستشهدوا بها وحكموا عليها بالشذوذ فلم أقف عليها فيما اطلعت عليه، وقد أشار إلى ذلك بعض المحققين، حيث نجد أن محققي أوضح المسالك نصَّوا على أن هذه الرواية من تصرف النحويين وتركيبهم، حيث قالوا: "فما ذكره النحاة رواية ثالثة، ولعلها مركبة من هاتين الروایتين"⁽¹⁾.

ثالثاً: الحرف:

1- تسمع/ تسمع بالمعدي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ⁽²⁾.

وهو مروى برفع الفعل⁽³⁾، كما وروي هذا المثل بروايات أخرى، وهي: (أَنْ تسمع بالمعدي خير من أن أن تراه)⁽⁴⁾، و(لأن تسمع بالمعدي خير من أن تراه)⁽⁵⁾، و(تسمع بالمعدي لا أن تراه)⁽⁶⁾. أما رواية رواية النصب مع حذف (أن) فلم أقف عليها في كتب الأمثال.

ما يهمنا من هذه الروايات هي المحذوف فيها الحرف (أن) وهما روايتان، رواية برفع الفعل (تسمع) ورواية بنصبه مع تقدير (أن) حيث استشهد النحويون بالروایتين، فقد استشهد بعضهم بأن رواية الرفع أصلها منصوبة، أي أن أصلها: (أن تسمع) ثم حذفت (أن) فارتفع الفعل بعدها، وهو القياس، يقول ابن مالك: "وإن كان حرفاً مصدرياً لم يجز حذفه أيضاً، إلا إذا كان (أن) فإنها فاقت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأوترت بجواز الحذف... وهي في حذفها على ضربين: أحدهما: أن تحذف ويبقى عملها، والثاني: أن تحذف ولا يبقى لها عمل... وأما الثاني، وهو الذي لا يبقى معه عملها، فمنه قوله تعالى:

(1) - أوضح المسالك: 161/1.

(2) - يضرب لمن خيره والحديث عنه خير من مرآه ومنظره، انظر: أمثال العرب للزبي: 55، والوسيط في الأمثال: 83، ومجمع الأمثال: 227/1، والمستقصى: 352/1. وتمثال الأمثال: 395/1، وزهر الأكم: 176/3.

(3) - انظر: المصادر السابقة.

(4) - انظر: كتاب الأمثال لابن سلام: 97، وكتاب الأمثال لابن رفاعه: 27، وجمهرة الأمثال: 227/1، ومجمع الأمثال: 227/1، والمستقصى: 352/1، وزهر الأكم: 176/3.

(5) - انظر: مجمع الأمثال: 227/1، والمستقصى: 332/1.

(6) - انظر: الفاخر: 65، وجمهرة الأمثال: 227/1، ومجمع الأمثال: 227/1، والمستقصى: 352/1.

﴿ومن آياته يريكم البرق﴾⁽¹⁾ فيريكم صلة لـ (أَنْ) حذفت وبقي ﴿يريككم﴾ مرفوعاً، هذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله⁽²⁾، وساق شواهد شعرية تؤيد رأيه، إلى أن قال: "ومن كلام بعض العرب: ... وتسمع بالمعيدي خيرٌ لا أن تراه"⁽³⁾، ويصرح في مكان آخر أنّ التقدير في المثل (أَنْ تسمع) يقول: "تقديره أن تسمع ... ولكنهم رفعوا؛ لأنهم ألغوا (أَنْ) لما ضعفت بالحذف"⁽⁴⁾.

وقد اختلف النحويون في حذف الحرف وارتفاع الفعل بعده، فجعله بعضهم قياسياً، وبعضهم سماعياً، قال ابن هشام: "وإذا رُفِعَ الفعلُ بعد إضمار (أَنْ) سَهَّلَ الأمرُ ومع ذلك فلا ينقاس"⁽⁵⁾، ويقول الخضري: "وحذف (أَنْ) مع رفع الفعل كما هنا قياسي، وقيل سماعي"⁽⁶⁾ وقال البغدادي معقبا على قول طرفة:

أيهذا الزاجري أحضر الوغى...

الذي استشهد به ابن هشام: "على أن الأصل (أَنْ أحضر) فلما حذفت (أَنْ) ارتفع الفعل، وهو القياس"⁽⁷⁾، ووصف المبرد هذا بالقلّة، يوضح ذلك قوله: "ويكون على شيء هو قليل في الكلام، وذلك أن تريد: مره أن يحفرها، فتحذف (أَنْ) وترفع الفعل؛ لأن عامله لا يضم، وبعض النحويين من غير البصريين يميز النصب على إضمار (أَنْ) والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض، نحو: الفاء والواو"⁽⁸⁾.

(1) - سورة الروم: 24.

(2) - شرح التسهيل: 1/234، 233.

(3) - المصدر السابق: 1/235.

(4) - المصدر السابق: 4/50، وانظر: شرح شذور الذهب: 19، وشرح التسهيل لناظر الجيش: 2/786-788، وشرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف مجّد الكافيجي: 210، وجمع الهوامع: 1/12، ومنتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب للحصكفي: 300، تحقيق: الثائب، والمصدر السابق، تحقيق: أبوسطاش: 429، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 6/181.

(5) - مغني اللبيب: 6/490.

(6) - حاشية الخضري: 1/34.

(7) - شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: 6/181.

(8) - المقتضب: 2/84-85.

بينما يرى بعضهم أن لا وجود للحرف الناصب هنا، وأن السبك من دونه، كما الفعل المضاف إليه الظرف، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَسِيرُ الْجِبَالُ ﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يَرْيَكُم ﴾⁽²⁾ قال ابن هشام: "ونحو" ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه إذا لم تقدر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿ وَيَوْمَ نَسِيرُ الْجِبَالُ ﴾ وفي نحو: ﴿ أأَنْذَرْتَهُمْ ﴾⁽³⁾ في تأويل المصدر وإن لم يكن معهما حرف سابق⁽⁴⁾.

أما رواية النسب فالحذف واضح فيها، ولا خلاف بين النحويين في ذلك، لكن الخلاف في الجواز والشذوذ، يقول العكبري: "وحد الفعل ما أسند إلى غيره، ولم يسند غيره إليه... ولا ينتقض هذا الحد بقولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"؛ لأن (خيراً) هنا ليس بخبر عن (تسمع) بل عن المصدر الذي هو (سماعك) وتقديره (أن تسمع) وحذف (أن) وهي مراد جائز كما قال: ألا ايهدا الزاجري أحضر الوغى ... أي: عن أن أحضر ودلّ على حذفه قوله وأن أشهد اللذات⁽⁵⁾، ويقول ابن مالك بعد أن ذكر مواضع عمل (أن) وهي محذوفة:

وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ، فِي سِوَى *** مَا مَرَّ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَّ رَوَى⁽⁶⁾

ويقول الشاطبي شارحاً هذا البيت: "يعني أن حذف (أن) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفها فيه لا يجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذ يحفظ ولا يقاس عليه... بل إذا حذفت (أن) رفعت الفعل، نحو قولهم: تسمع بالمعيدي⁽⁷⁾، ويقول الخضري: "وأما مع نصبه بإضمارها كما روي به (تسمع) فشاذ في مثله"⁽⁸⁾.

(1) - سورة الكهف: 47.

(2) - سورة الروم: 24.

(3) - سورة البقرة: 6، وسورة يس: 10.

(4) - مغني اللبيب: 5/ 242-243، وانظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام: 130، تأليف محمد الكافي، وحاشية الصبان: 2/204، وجمع الهوامع: 12/1-13، ومنتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب للحصكفي: 235، تحقيق: العابر، والنحو الوائي: 1/414، وغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب للأنطاكي: 4/240.

(5) - اللباب في علل البناء والإعراب: 1/48، وانظر: الإنصاف: 2/559.

(6) - شرح ابن عقيل: 2/362.

(7) - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 6/92-93.

(8) - حاشية الخضري: 1/34، وانظر: شرح الكافية للرضي: 4/43.

ومسألة عمل(أن) محذوفة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف، فذهب الكوفيون إلى أن (أن) تعمل النصب وهي محذوفة، بينما ذهب البصريون إلى أنها لا تعمل⁽¹⁾.

2- شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ⁽²⁾.

تأول النحويون هذا المثل، حيث بدأ بنكرة وهو لا يجوز عندهم، واختلفوا في التأويل، فبعضهم أوله على الفاعلية كسيبويه والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك أي أن الابتداء عندهم محمول على الفاعلية المستفادة من الحصر، إذ التقدير: (ما أهر ذا ناب إلا شر) يقول سيبويه: "... وأما قوله: شيء ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأنّ فيه معنى ما جاء بك شيء. ومثله مثل للعرب: شرُّ أهرّ ذا ناب"⁽³⁾.

وبعض النحويين قدره على الوصف، كابن هشام والسيوطي والأشموني، فالتقدير عندهم: شر عظيم أهر ذا ناب، يقول ابن هشام: " شر أهر ذا ناب ... إذ المعنى: شرُّ أيُّ شرٍ"⁽⁴⁾ وهذا التقدير لا يدخل في هذه الجزئية إذ المقدر اسم لا حرف.

أما تقدير سيبويه المحذوف فيه حرفان، وهو مفيد للحصر، وقد ذكر ابن عقيل التأويلين⁽⁵⁾.

(1) - الإنصاف: 559/2.

(2) - يضرب عند ظهور أمارات الشر. انظر: مجمع الأمثال: 172/2، والمستقصى: 101/2، وفرائد الخرائد في الأمثال: 291، 291، وزهر الأكم: 229/3.

(3) - الكتاب: 329/1، وانظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري: 227/1، شرح المفصل لابن يعيش: 86/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 323/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 295/1، وشرح الكافية للرضي: 202/1، وارتشاف الضرب: 1101/3 وجمع الهوامع: 30/2، وحاشية الحضري: 187/1.

(4) - المغني: 441/5، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل: 150، 151/1، وجمع الهوامع: 29/1، وشرح الأشموني: 270/1.

(5) - انظر: شرح ابن عقيل: 221/1.

3- أطرق كرا إنّ النعام في القرى⁽¹⁾.

هذا المثل مدار خلاف بين النحويين في حكم حذف حرف النداء، وهو هنا (الياء) فالأصل أنه يجوز حذف حرف النداء، فتقول: مُجَّد أقبِل، في: يا مُجَّد أقبِل⁽²⁾، إلا في حالات لا يجوز فيها الحذف حصرها النحاة، من هذه الحالات اسم الجنس، فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه، وقد اختلف النحويون في الحكم على هذا الحذف، وأكثر النحويين على منع الحذف⁽³⁾، حتى إن بعضهم وصفه بالشذوذ والضرورة، قال ابن الحاجب: "ويجوز حذف حرف النداء، إلا مع اسم الجنس، والإشارة، والمستغاث والمندوب...، وشذ: أصبح ليل، واقتد مخنوق، وأطرق كرا"⁽⁴⁾، وقال أبو حيان: "ونص البصريون أنه يلزم اسم الإشارة واسم الجنس إلا في شذوذ أو ضرورة"⁽⁵⁾.

ويرى ابن مالك أن الحذف جائز، لكنه قليل مع اسم الإشارة واسم الجنس، يقول في ألفيته:

وغير مندوبٍ، ومُضْمَرٍ، وما *** جا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فاعلَمَا

وذاك في اسم الجنس والمُشارِ لَهُ *** قَلَّ، وَمَنْ يَمْتَعُهُ فانصُرْ عاذِلَهُ⁽⁶⁾

وقال ابن عقيل في شرح البيتين: "لا يجوز حذف حرف النداء مع المندوب، نحو: وازيداه، ولا مع الضمير، نحو: يا إياك قد كفيتك، ولا مع المستغاث، نحو: بالزيد. وأما غير هذه فيحذف معها الحرف جوازا... لكن الحذف مع اسم الإشارة قليل، وكذا مع اسم الجنس، حتى إن أكثر النحويين منعه، ولكن أجازة طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال: "ومن يمتع فانصر عاذله" أي: انصر من يعذله

(1) - يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، وقيل يضرب للرجل يتكلم بمحضرتة من هو أولى منه. انظر: كتاب الأمثال لابن رفاعة: 20، وجمهرة الأمثال: 167/1 والمستقصى: 226/1، وجمع الأمثال: 285/2 (وفيه النعامة بالافراد). "والكزواؤُ بالتحريك طائر، ويدعى: الحجل والقُبَيْح، وجمعه: كزواؤُ... والأنتى: كزوانة، والذكر منها: الكرا" لسان العرب: 252/5 (كرا).

(2) - انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 257/2، والتصريح: 10/4، والنحو الوافي: 3/4.

(3) - انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 257/2، والتصريح: 10/4، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 241، 247/5.

(4) - شرح الكافية للرضي: 386/1، وانظر: أوضح المسالك: 76/3، وحاشية الخضري: 644/2.

(5) - ارتشاف الضرب: 2180/4، وانظر: شرح ابن عيمش: 16/2، وأوضح المسالك: 76/3، وحاشية الخضري: 644/2.

(6) - انظر: شرح ابن عقيل: 257/2.

على منعه، لورود السماع به... ومما ورد منه مع اسم الجنس قولهم: "أصبح ليل، أي: يا ليل، وأطرق كرم ، أي: يا كرا"⁽¹⁾

أما الكوفيون فقد أجازوا حذف النداء من اسم الجنس، وجعلوه قياسياً، مستشهدين على حذف اسم الجنس بهذا المثل وبغيره، قال الشاطبي: "والخلاف منقول بين البصريين والكوفيين، فرأى البصريين منع القياس في هذين النوعين [أي اسم الإشارة، واسم الجنس] ورأى الكوفيين الجواز"⁽²⁾.

كما استشهد بعض النحويين بهذا المثل في باب الترخيم، حيث يرى بعضهم أن (كرا) أصلها: (كروان) ثم حذفت الألف والنون وقلبت الواو ألفاً، يقول ابن جني: "ومن ذلك جميع ما كسرتة العرب على حذف زائده، كقولهم في جمع كروان: كروان. وذلك أنك لما حذفت ألفه ونونه بقي معك (كرو) فقلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها طرفاً، فصارت (كرا) ثم كسرت (كرا) هذا على كروان؛ كسبت وشبثان، وخرّب وخربان، وعليه قولهم في المثل: أطرق كرا، إنما هو عندنا ترخيم: كروان، على قولهم: يا حاراً"⁽³⁾.

ويرى بعضهم كالخليل بن أحمد أن لا ترخيم في الكلمة وأن (الكر) ذكر الكروان، يقول الخليل: "الكر: الدكر من الكروان، ويقال: الكروانة الواحدة، والجميع: الكروان، ومن أمثالهم: أطرق كرا إنّ النعام بالقرى"⁽⁴⁾، ويقول ابن مالك: "وزعم بعض أهل اللغة أن ذكر الكروان يقال له: (كرا) فعلى هذا ليس ليس في قولهم: أطرق كرا، إلا حذف حرف النداء"⁽⁵⁾. كما يرى بعضهم أن (الكر) لغة في (الكروان) قال ابن منظور: "والكر: لغة في الكروان"⁽⁶⁾.

وأختم البحث بجدول أذكر فيه بعض الأمثال العربية التي اشتملت على حذف

(1) - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 257/2، وانظر: شرح الكافية الشافية: 1290/3، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 247، 250/5، والنحو الوافي: 4/4.

(2) - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 250/5 وانظر: شرح الكافية الشافية: 1291/3، والتصريح: 13/4-14.

(3) - الخصائص: 118/3، وانظر: المختضب: 188، 189/1، والإيضاح في شرح المفصل: 254/1، والتصريح: 15/4، وحاشية الحضري: 644، 647/2.

(4) - كتاب العين: 400/5 (كرو) وانظر: لسان العرب: 252/5 (كرا)، ومجمع الأمثال: 285/2.

(5) - شرح الكافية الشافية: 1361/3.

(6) - لسان العرب: 252/5 (كرا) وانظر: جمهرة اللغة: 414/2 (رك و).

(1) أمثال المحذوف فيها فعل		
كل شيء مهة ما النساء وذكرهن	جدك لا كدك	أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية
لا أفعله ما أن في السماء نجماً	جزاء سننمار	أكبراً وإمعاراً
اللهم جداً لا كداً	دهدرين سعد القين	أكسفاً وإمساكا
مواعيد عرقوب	عقراً حلقاً	أمر مبيكاتك لا أمر مضحكاتك
وراءك أوسع لك	الكلاب على البقر	أهلك والليل
(2) أمثال المحذوف فيها اسم		
من يسمع يحل	لا آتيك السممر والقمر	تركته بملاحس البقر أولادها
وقع المصطرعان عدلي عبر	لا آتيك معزى	غضب الخيل على اللجم
(3) أمثال المحذوف فيها حرف		
عسى الغوير أبوساً	افتد مخنوق	أصبح ليل
ما النساء وذكرهن	شر ما أجاك إلى مخنة عرقوب	أعور عينك والحجر

نتائج البحث:

- أن الحذف ظاهرة مبثوثة في الكلام العربي شعره ونثره، ومنه الأمثال العربية.
- أن الحذف في الأمثال العربية جاء متنوعاً، من حيث نوعية الكلمة، كما جاء متنوعاً من حيث المكان.
- أن الأمثال العربية كانت من الشواهد النحوية التي اعتمدها النحويون، وبخاصة المتأخرون.
- أن النحويين اختلفوا في تقدير المحذوف في بعض الأمثال العربية، مما أضفى إثراء على الدرس النحوي.
- أن حذف الفعل في الأمثال العربية أكثر من حذف الاسم والحرف، الذي أكدته هذا البحث.
- أن الأمثال العربية ميدان خصب للدراسة، حيث إن الدراسات المتعلقة بها قليلة.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان مُجّد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1998م.
2. أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: مُجّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1998م.
3. الأصول في النحو، مُجّد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1988م.
4. أمثال العرب، للمفضل بن مُجّد الضبي، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1983م.
5. الأمثال العربية والأمثال العامية، مقارنة دلالية، علاء إسماعيل الحمزاوي.
6. الأمثال العربية والعصر الجاهلي، دراسة تحليلية، مُجّد توفيق أبو علي، دار النفائس، بيروت، الطبعة الأولى 1988م.
7. الإنصاف في مسائل الخلاف، لعبد الرحمن بن مُجّد الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تحقيق: مُجّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة السادسة 1980م.
9. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم مُجّد عبدالله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى 2005م.
10. البرهان في علوم القرآن، مُجّد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مُجّد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، 1988م.
11. تاج العروس من جواهر القاموس، مُجّد مرتضى الزبيدي، الجزء التاسع عشر، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، والجزء الثالث والعشرون، تحقيق: عبد الفتاح الحلو: عبد الفتاح الحلو، مطبعة الكويت: 1986م.

12. التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى 1997م.
13. تمثال الأمثال، لأبي المحاسن مُجَّد بن علي العبدري، تحقيق: أسعد ذبيان، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى 1982م.
14. التمثيل والمحاضرة، مُجَّد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح مُجَّد الحلو، الدر العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1983م.
15. تهذيب اللغة، مُجَّد بن أحمد الأزهرى، الجزء التاسع، تحقيق: عبد السلام هارون، مراجعة: مُجَّد النجار، والجزء الثاني عشر، تحقيق: أحمد عبد الحليم، مراجعة: علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
16. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 2001م.
17. الجامع الكبير، مُجَّد بن عيسى الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1998م.
18. الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومُجَّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1992م.
19. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح: الشيخ مُجَّد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 2008م.
20. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان.
21. حاشية الشمني على مغني اللبيب، وبهامشه شرح الدماميني على مغني اللبيب، دار البصائر، القاهرة، الطبعة الأولى 2009م.
22. حذف الفعل وتقديره في صحيح البخاري جهاد يوسف العرجا، سهام رمضان الزعبوط، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011م.
23. الحذف في الأساليب العربية، إبراهيم رفيده، منشورات: كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى 2002م.

24. الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى 2008م.
25. الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق: مُجَّد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.
26. الدرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، حمزة بن الحسن الأصبهاني، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المعارف، مصر، 1971م.
27. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد مُجَّد الخزّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
28. زهر الأكم في الأمثال والحكم، الحسن اليوسي، تحقيق: مُجَّد حجي ومُجَّد الأخضر، دار الثقافة، المغرب، الطبعة الأولى 1981م.
29. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تحقيق: مُجَّد محيي الدين عبد الحميد.
30. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دفاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى 1973م.
31. شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، تحقيق: د، عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
32. شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومُجَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1990م.
33. شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، مُجَّد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش، تحقيق: علي مُجَّد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007م.
34. شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، تحقيق: علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1986م.
35. شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: مُجَّد محيي الدين عبد الحميد.
36. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاقط، لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري.
37. شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف: محيي الدين الكافيحي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية 1993م.

38. شرح كافية ابن الحاجب: تأليف رضي الدين مُجَدِّد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1998م.
39. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.
40. شرح كتاب سيويه لابن خروف، المسمى: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا- طرابلس، الطبعة الأولى 1995م.
41. شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
42. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى 1956م.
43. عون المعبود شرح سنن أبي داود، مُجَدِّد شمس الحق آبادي مع شرح ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن مُجَدِّد عثمان، الطبعة الثانية 1968م.
44. غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، مصطفى رمزي حسن الأنطاكي، تح: حسين الدبوس وآخرين، جامعة المرقب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى 2011م.
45. الفاخر، المفضل بن سلمة بن عاصم، تحقيق: عبد الحليم الطحاوي، مراجعة: مُجَدِّد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م.
46. فرائد الخرائد في الأمثال، معجم في الأمثال والحكم النثرية والشعرية، يوسف بن طاهر الخويبي، تحقيق: عبد الرزاق حسين، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن.
47. القاموس المحيط، لمجد الدين مُجَدِّد بن يعقوب الفيروزآبادي، عالم الكتب، بيروت.
48. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، عربي-إنكليزي-فرنسي، إميل يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى 1987م.
49. الكتاب، كتاب سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّد هارون، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى.
50. كتاب الأمثال، زيد بن رفاعة الكاتب، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى 1351 هـ.

51. كتاب الأمثال، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: ناصر الجباعي، وزارة الثقافة، دمشق 2010م.
52. كتاب الأمثال، القاسم بن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى 1980م.
53. كتاب جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تحقيق: مُجَدُّ أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المكتبة العصرية، بيروت، 2012م.
54. كتاب جمهرة اللغة، لابن دريد أبي بكر مُجَدُّ بن الحسن الأزدي، مكتبة الثقافة الدينية.
55. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، در الرشيد، العراق، 1981.
56. كتاب اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دارصادر، بيروت، الطبعة الثانية 1992م.
57. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومُجَدُّ المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1998م.
58. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى 1995م.
59. لسان العرب المحيط، لابن منظور أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة: يوسف خياط، دار الجيل بيروت، ودار لسان العرب، بيروت 1988م.
60. المتبع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الحميد حمد الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الأولى 1994م.
61. مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن مُجَدُّ الميداني، تحقيق: مُجَدُّ أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت 1996م.
62. المحيط في اللغة، الصحاح إسماعيل بن عباد، تحقيق: مُجَدُّ حسن آل ياسين، عالم الكتب.
63. المستقصى في أمثال العرب، محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 2011م.

64. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: إبراهيم شمس دار الكتب العلمية، بمصر، الطبعة الأولى 1999م.
65. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة 2004م.
66. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى: 2001م.
67. المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري وبذيله: كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، تحقيق: علي بو ملح، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
68. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2007م.
69. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
70. المقرَّب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
71. منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، من بداية (إلا) إلى نهاية (أمن) رسالة ماجستير تحقيق: محمد محمد أبو راس، جامعة المرقب، 2002م.
72. منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، من بداية (من) إلى نهاية (الجزء الأول) رسالة ماجستير تحقيق: محمد علي أبوسطاش، جامعة المرقب، 2002م.
73. منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، من بداية (الباب الثاني) إلى نهاية (الباب الثالث) رسالة ماجستير تحقيق: محمد العابر، جامعة المرقب، 2002م.
74. منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، من بداية (بيان مكان المقدر) إلى نهاية (الكتاب) رسالة ماجستير تحقيق: محمد علي التائب، جامعة المرقب، 2002م.
75. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، مصر.
76. نزع الخافض في الدرس النحوي، حسين بن علوي الحبشي، الجمهورية اليمنية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، كلية التربية، المكلا، 1425 هـ)

77. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1987م.
78. الوسيط في الأمثال، علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: عفيف محمد عبد الرحمن، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، 1975م.